The Fact of Algerian Women's Participation in The Labor Market (An Analytical Study)

Cherazad Noureddine Naaman
CEO of Al-Nawras Arab Investment Company,
Türkiye
Cherazad23van@gmail.com

Nahil Ismail Saqf Al-Hayt
Department of Business Economics, Faculty of Business
University of Jordan, Jordan
nahil.saqfalhait@ju.edu.jo

Samer Abdelhadi
Department of Economics, Faculty of Business Administration, Hashemite University, Jordan
samera@hu.edu.jo

Received:16/9/2023 Accepted :31/10/2024

Abstract:

This study aims to analyze the status of the participation rate of Algerian women in the labor force in labor market, and investigate some macro factors that affect this rate in Algeria during the period (1990- 2019) . The Fully Modified Lease Squares (FMOLS) and Dynamic Lease Squares (DOLS) approach were employed to estimate the econometric model. The results show that the fertility rate, real GDP and the rate of females enrolled in secondary education have a positive and statistical significant impact on participation rate of women in the labor force. Based on the data analysis in this study, the authors provide some recommendations to improve the participation rate of women in the labor force that can positively reflected on economic growth in Algeria.

Keywords: Women Labor, Force Participation, labore market, Algeria.

*البحث مستل من أطروحة دكتوراة للطالبة شهرزاد نورالدين نعمان التي جاءت بعنوان: محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الجزائر: محدداتها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. انعقدت المناقشة يوم 12/21/ 2020 مكان انعقاد المناقشة الجامعة الأردنية عمان الأردن.

واقع مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل (دراسة تحليلية)

شهرزاد نورالدين نعمان
المديرة التنفيذية لشركة النورس للاستثمار العربي، تركيا
Cherazad23van@gmail.com

نهيل إسماعيل سقف الحيط
قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن
nahil.saqfalhait@ju.edu.jo

سامر عبدالهادي
قسم الاقتصاد، كلية الاعمال، الجامعة الهاشمية، الأردن
samera@hu.edu.jo

الاستلام :2023/9/16 القبول : 2024/10/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل، والبحث في العوامل المؤثرة على نسبة مشاركتها في القوى العاملة، وذلك من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية للسنوات (1990– 2019). واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًّا (FMOLS)، وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)؛ لتقدير الأنموذج القياسي، وقد أظهرت النتائج وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لكلّ من معدل الخصوبة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسبة الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي، على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وتوصي الدراسة بضرورة العمل على تضييق الفجوة بين الجنسين في سوق العمل الجزائري؛ من خلال توفير فرص متوازنة للإناث من حيث فرص عمل أفضل وأجور أفضل، وضع السياسات التي تهدف لإزالة الحواجز أمام الإناث للدخول لسوق العمل، وتشجيعهن على التغلب على القيود الاجتماعية والثقافية التي تحول دون انضمامهن، بالإضافة إلى هذا وضع سياسات تهدف لتحفيز النمو في القطاعات الصديقة للمرأة؛ من خلال فتح مشاريع استثمارية في القطاعات التي تحوز على اهتمام المرأة وتجذبها، من أجل زيادة مشاركتها في سوق العمل؛ مما ينعكس بدوره بصورة إيجابية على نمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مشاركة الإناث، القوى العاملة، سوق العمل، الجزائر.

المقدمة:

يعدّ تمكين المرأة أحد أهم الركائز الرئيسية للنمو والتنمية المستدامة؛ فقد أكّدت العديد من الدراسات على أنّ وجود المرأة في التعليم وسوق العمل، لهما تأثير إيجابي كبير على المستوى النمو الاقتصادي، كما أنّ زيادة مشاركتها في سوق العمل تساعد على ترجمة النمو الاقتصادي إلى مزيد من المساواة بين الجنسين في العديد من نواحي الحياة (Kabeer,2012). وأظهرت دراسات أخرى أنّ تمكين المرأة ومساواتها، يُعدّ عنصرًا مهمًّا لزيادة مستويات الناتج والإنتاجية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فعلى المستوى العالمي فإنّه من شأن القضاء على عدم المساواة بين الرجل والمرأة، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتراوح بين (12– 28) ترليون دولار بحلول عام (2025)، ويمتدّ هذا الأثر إلى كلّ من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء (Jonathan, 2015).

وتعدّ الفجوة بين الجنسين أحد أهمّ التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، فرغم حدوث تقدّم ملحوظ على صعيد فجوة بين الجنسين في مجال التعليم في البلدان العربية، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في النفاذ إلى سوق العمل، إذ سجلت فرص مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية نسبة أقل بـ (56%) من الفرص المتوفّرة للرجل، وتعدّ هذه الفجوة في القوى العاملة الأعلى بين مناطق العالم (موقع منظمة العمل الدولية http://www.ilo.org)، على الرّغم من الجهود التي تبذلها الدّول العربية لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة، فما زالت العقبات الاجتماعية والقانونية والممارسات التمييزية بحقّ المرأة، تعرقل هذا المسار، وتجعل تحقيق هذه الأهداف بعيدة المنال في المستقبل القريب (تقرير منتدى الاقتصادي العالمي، 2018). ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، الذي يعدّ زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة أحدَها، زاد اهتمام الباحثين العرب، ومن بينهم الجزائريين بالأبحاث المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على مساهمة المرأة في القوى العاملة. حيث أصبح تمكين المرأة الجزائرية في الحياة الاقتصادية أمرًا ضروريًّا لا مفرَّ، منه وهذا من أجل الوصول للتنمية المستدامة، التي لا يمكن تحقيقها إلا بمشاركة المرأة في كافة المجالات؛ لأنّها تعد المكون المهم وغير المستغل من المجتمع الجزائري (تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2017). ووفقًا للإحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، فإنَّ تعداد الإناث يشكّل نسبة متساوية تقريبًا مع تعداد الذكور في المجتمع الجزائري، إذ بلغت نسبة الإناث (49.5%) من مجموع السكان، مقابل (50.5%) من الذكور سنة (2019). ومع

السنوات الأخيرة، شهدت المرأة الجزائرية تطورًا واضحًا من ناحية الأوضاع الاجتماعية، كخفض نسبة الأميّة والجهل، إذ كانت نسبة الأميّة والجهل في المجتمع الجزائري تبلغ (85%) سنة (1962) بعد الاستقلال، وأصبحت تقدر بـ (8.71%) سنة (2019)، وكذلك التطور الواضح في الخدمات الصحية المقدّمة لها، بالإضافة إلى زيادة أعدادهن في المراكز القيادية العليا. وعلى الرغم من هذه النسبة المتقاربة الواضحة للإناث في تكوين المجتمع الجزائري، ورغم التحسن في عدد المتعلمات على مستوى المراحل: الابتدائي والمتوسط وتفوقها في المرحلة الثانوية والجامعية، إلا أنَّ نسبة مشاركتها الاقتصادية تعدّ من النسب المتدنية في العالم، التي وضعت الجزائر في ترتيب متدنٍّ مقارنة بالمتوسط العربي والدولي، إذ بلغت نسبة مشاركة الإناث (15.2%) في الجزائر على خلاف المتوسط العربي الذي بلغت فيه نسبة مشاركتها (18.9%)، والمتوسط الدولي (48.7%) سنة (2017) (قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية).

إنَّ انخفاض مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل ظاهرة تستدعي ضرورة البحث والتقصي والوقوف عندها؛ لمعرفة المحددات التي تقف وراءها؛ لإيجاد حلول ناجحة تعمل على تحسين مشاركة المرأة الاقتصادية من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة التقدم والرفاهية في المجتمع الجزائري من جهة أخرى.

حتى الآن فإنّ الدراسات التي جرت حول مشاركة المرأة في القوى العاملة على نطاق حدودها وعددها قليل في الجزائر. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف بشكل أساسي للبحث في محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة الجزائرية على المستوى الكلي؛ للخروج بتوصيات تساعد صناع القرار في اتخاذ قرارات للتحسين من مشاركة المرأة الجزائرية في القوى العاملة؛ مما ينعكس بدوره بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مشكلة الدراسة:

تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، إلى أنّ المرأة الجزائرية تعاني من انخفاض نسبة مشاركتها في القوى العاملة، وهو ما يعزى إلى مجموعة متنوعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والصحية من بينها: المستوى التعليمي، معدل الخصوبة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن المهم جدًّا معرفة هذه المحدّدات، فالمرأة إذا كانت متكمنة في جميع المجالات التعليمية، الصحية، الاقتصادية، والسياسية، هذا يساعد على زيادة مشاركتها في سوق العمل، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وزيادة في النمو الاقتصادي. وبشكل أكثر تحديدًا، يمكن صياغة مشكلة الدراسة على الشكل الآتي: ما هو أثر كلّ من التعليم ومعدل الخصوبة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الجزائر؟

وللإجابة عن هذا السؤال قُسّمت الدراسة إلى عدة محاور: الجانب النظري، والدراسات السابقة، وما يميز الدراسة الحاليّة، ثمّ فرضيات الدراسة، ومنهجية الدراسة، وأساليب القياس، ثمّ النتائج ومناقشتها، وصولًا إلى التوصيات ومحدّدات الدراسة والدراسات المستقبلية.

الإطار النظري:

تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحدّ من قدرة المرأة، ورغبتها للدخول والبقاء في سوق العمل. إذ تفترض نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، التي تم تطويرها من قبل Mincer (1962) وBecker (1965)، أنَّ العمال وأرباب العمل يتميزون بالعقلانية في الاختيار، وأنَّ سوق العمل يتميز بالكفاءة. وتشير هذه النظرية إلى حقيقة أنّ البشر يستثمرون في أنفسهم عن طريق التعليم أو التدريب أو الأنشطة الأخرى التي ترفع من دخلهم المستقبلي (Woodhall, 1987). وقد ذكرت هذه النظرية بأنَّ الرجال يستثمرون في جمع المؤهلات والخبرات، في حين أنَّ النساء أقلّ تحفيزًا للقيام بذلك؛ لأنَّه يجب أن يكون العمل متلائمًا مع ترتيباتهن العائلية (Rees, 1992). فتراكم رأس المال البشري للمرأة قليل من ناحية الخبرة العملية، إذا ما أدَّى إنجاب الأطفال وتربيتهم إلى مقاطعة مشاركتها في القوى العاملة، فرأس مالها البشري خارج سوق العمل سوف يتم استهلاكه؛ لذلك ستحدث فروق في الإنتاجية بين الرجال والنساء، وبالتالي فعندما تعود العاملات إلى سوق العمل، سيحصلن على دخل أقلّ من الرجال الذين لديهم خبرة سوقية مستمرة (Kocak, 1999). كما اقترحت هذه النظرية عدّة عوامل على أساسها تقرّر المرأة المشاركة في سوق العمل، منها: المنفعة ومقدار التعليم الرسمي مقارنة بالرجال، إذ أكد العديد من المنظِّرين على أنَّ الأدوار التقليدية للمرأة داخل الأسرة، التي يعد الإنجاب أحدها؛ تحدّ من مشاركتها في سوق العمل (Altonji and Blank, 1999).

وقد تيقنت النساء أنَّ حمل الأطفال قد يجبرهن على مغادرة سوق العمل لفترة من الزمن؛ لذلك إذا كانت المرأة تخطط لعرقلة مشاركتها في سوق العمل، فإنَّ استثمارها في التعليم الإضافي قد لا يكون مربحًا؛ لأنَّ وقت خروجها من سوق العمل ينتج عنه انخفاض في الأرباح، وقد تقرّر المرأة عدم الاستثمار في أنواع رأس المال البشري، الذي يتطلب التزامًا عالي المستوى في القوى العاملة؛ لأنَّ الاستثمار ينخفض بسرعة خلال فترات التوقف عن العمل (Rincon, 2007). إذًا؛ فالوقت المستقطع عن العمل يكلِّف المرأة انخفاضًا في الأرباح، وهذا خلال ما تبقى من حياتها العملية، ومنه فإنَّ المرأة التي تلتزم بالأدوار التقليدية في الأسرة، هي أقلّ عرضة لمتابعة الدراسة الجامعية والدراسات العليا، ومع توقع الوقت المستقطع في العمل للمرأة، من المرجح أن تقلل من حجم الاستثمار التعليمي لديها.

تاريخيًّا، طوّرت النساء الميزة النسبية في الإنتاج المنزلي، مثل: رعاية الأطفال من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، بينما يتمتّع الرجال بميزة نسبية في سوق العمل؛ ولذلك تميل الزوجات إلى الانخراط في المزيد من الأعمال غير السوقية في المنزل، بينما يشارك الأزواج الرجال بشكل أكبر في العمل في السوق (McConnell et al, 2010). وهذا ما يفسر لماذا تستثمر النساء تقليدياً في رأس المال البشري الذي يرفع كفاءة الأسرة، بينما يستثمر الرجال في رأس المال البشري الذي يرفع كفاءة السوق (Becker, 1981)، والأهم من ذلك أنّ هذه الفرضية يمكن أن تفسر الاختلافات في قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات؛ إذ من غير المحتمل أنّ تستثمر المرأة التقليدية في التعليم (Munoz, 2007).

وقد حللت النظرية الاقتصادية العلاقة بين التعليم والمشاركة في القوى العاملة للنساء المتزوجات؛ إذ جادل المنظرون في كون العلاقة على شكل حرف U عبر مستويات التحصيل العلمي. واستنادًا إلى ذلك، وجد أنّ نسبة المشاركة مرتفعة عند النساء الأميّات، وأقلّ بالنسبة للنساء في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، ومرتفعة لخريجي الجامعات. إضافة لذلك، يمكن تفسير انخفاض مستوى مشاركة النساء المتزوجات اللواتي حصلن على تعليم ابتدائي وثانوي؛ بأنَّ النساء اللواتي يتمتعن بمستوى منخفض من التعليم، لا يبحثن عن فرص عمل إلا في وظائف محدّدة مثل: أعمال السكرتارية، وحتى إذا توفرت شواغر في مثل هذه الوظائف، فإنَّ النساء ذوات التحصيل العلمي المنخفض، يملن إلى البقاء في المنزل. وبالإضافة إلى ذلك، من الشائع في معظم البلدان النامية أن تعمل النساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض في الأسرة المعيشية والإنتاج المنزلي أو في القطاع غير الرسمي، الذي يتم استبعاده من تعريف القوى العاملة، وبالتالي فإنَّ العمال غير الرسميين في القطاع غير مدرجين في القوى العاملة (Schultz, 1961).

من خلال الأدبيات الاقتصادية المعروضة، اتّضح أنّ هناك مجموعة من المحدّدات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدّ من دخول المرأة إلى سوق العمل.

إذ اتّفقت هذه الأدبيات على أنّ أهم هذه المحدّدات التعليم؛ الذي يعدّ محدّدًا اجتماعيًّا مهمًّا يؤثر على مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهناك بعض الأدلة التي أثبتت أن هذه العلاقة على شكل حرف U وليست على شكل خط مستقيم. المحدد الثاني هو الخصوبة وهو الآخر محدد اجتماعي؛ فحمل المرأة يجبرها على الانسحاب من سوق العمل، وهذا من أجل رعاية أطفالها، فبالتالي كلما زادت الخصوبة انخفضت مشاركة المرأة في سوق العمل.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية موضوع مشاركة المرأة في القوى العاملة بالبحث والتحليل، إذ تعد دراسة **(Mincer, 1962)** من الدراسات الرائدة والأولى في هذا الموضوع التي لا يمكن تجاهلها، فقد حلّلت مشاركة المرأة في القوى العاملة على مدى الحياة، وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بين دخل الأسرة وعدد الأطفال، كما وجدت الدراسة أنّ عدد الأطفال يخفّض من مشاركة المرأة في القوى العاملة، بينما في الجانب الآخر توصلت الدراسة إلى أنّ التعليم والخبرة لهما أثر إيجابي على مشاركة المرأة في القوى العاملة. وإذا تجاوزنا دراسة **(Mincer, 1962)** فإنّ هناك العديد من الدراسات الدولية والعربية البارزة في هذا الموضوع، منها دراسة لـ **(عدينات، 1996)** عن أثر الخصوبة على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ للخصوبة تأثيرًا سالبًا على مشاركة المرأة في القوى العاملة، إلاّ أنّ أثرها ضعيف ولا يمكن أن نعزو لها وحدها سبب انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، فهناك عوامل أخرى، مثل: دخل العمل والتعليم وجميعها تؤثر على قرار انخراط المرأة في سوق العمل.

وفيما يخص دراسة **(Faridi et al, 2009)** عن النساء العاملات في باكستان، التي وجد فيها أنّ التعليم هو أحد المحددات الرئيسة في مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما أيّدت الدراسة فكرة أنّ التعليم مُحدّد رئيس لمشاركة المرأة في سوق العمل، وأضافت أنّه كلّما زاد المستوى التعليمي للمرأة، زادت مشاركتها في القوى العاملة.

ودراسة **(دودو، 2011)** التي عالجت هي الأخرى ظاهرة الخصوبة وعلاقتها بعمل المرأة في الجزائر، حيث قامت الباحثة بإجراء تحقيق ميداني على عينة من النساء العاملات أعمارهن بين (15– 49) سنة، وهذا في الوسط الجامعي بمدينة سطيف؛ وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ كثرة عمل المرأة وتزايد أدوارها؛ ساهم في الحدّ من معدلات الخصوبة.

كما هدفت دراسة **(Mujahid, 2013)** إلى التّحقق من آثار بعض المحدّدات الاقتصادية على مشاركة الإناث في القوى العاملة في باكستان، من خلال استخدام منهجية **(ARDL)** ومنهج **(ECM)** وسببية جرانجر خلال الفترة الممتدة بين **(1980– 2010)**؛ وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أنّ السياسات الاقتصادية الملائمة؛ تشجع عرض الإناث للعمل والمشاركة الاقتصادية والإنتاجية، وذلك في الفترات طويلة وقصيرة الأجل.

بينما هدفت دراسة قدمت من طرف **(TAŞSEVEN, 2016) وآخرين**، إلى تحليل محدّدات مشاركة المرأة في القوى العاملة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وقد بينت أنّ معدل البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الخصوبة، متغيرات تؤثّر إيجابيًّا وبشكل ملحوظ على معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، ووجدت أنّ معدل الخصوبة هو المتغير الذي له أعلى تأثير على معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة.

كما قامت دراسة **(Semasinghe, 2017)** بتحليل العوامل التي تساهم في عرقلة دخول المرأة إلى سوق العمل، على المستويين الجزئي والكلي في سريلانكا؛ وقد أظهرت النّتائج عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية، بين مشاركة المرأة في القوى العاملة، والعوامل الأخرى المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل تعليم الإناث، ودرجة التحضّر، بينما كشفت الدراسة عن وجود علاقة سلبية بين مشاركة المرأة في القوى العاملة والبطالة، بمعنى أنّه عندما تزيد البطالة بين الإناث، تنخفض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهو ما أثبتته النّظريات.

وفي دراسة أخرى لـ **(شملاوي وسقف الحيط، 2018)** هدفت إلى تقدير العوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة خلال الفترة **(1990– 2015)**، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية، لكلّ من الناتج القومي الإجمالي لكل فرد، ونسبة الإناث في التعليم العالي على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن، في حين كانت هناك علاقة عكسية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية، لكلّ من معدل الخصوبة ونسبة الإناث إلى السكان، على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، كما أظهرت النتائج عدم معنوية متغير معدل النمو السكاني.

وهدفت دراسة حديثة لـ**(طروانة، 2020)** لتحديد اتّجاه العلاقة وشكلها بين النمو الاقتصادي ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في الأردن خلال الفترة **(1990–2017)**. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة على شكل منحنى **U** وذات دلالة إحصائية قوية بين النمو الاقتصادي ومعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، وأنّ معدل مشاركة المرأة الأردنية يتأثر سلبيًّا بالنمو الاقتصادي، الذي يبدو أنّه ملائم أكثر للقوى العاملة من الرجال. كما أكدت الدراسة على التأثير الإيجابي القوي لكلّ من التعليم والتحضّر، على معدل مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل.

إن ما يميز الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة على حسب علم الباحثين، بأنّه لا توجد دراسات بحثت في محدّدات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الجزائر، باستخدام منهج علمي دقيق مستند إلى نماذج قياسية متخصّصة؛ فموضوع مساهمة المرأة في القوى العاملة في الجزائر يتّسم بندرة الأبحاث المتخصصة، وإن وجدت مثل هذه الدراسات تكون وصفية وعامة، إذًا فالاختلاف لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة يتمحور في بناء أنموذج قياسي متخصّص لأهم محدّدات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

في هذه الدراسة سيتم اختبار الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الخصوبة على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الجزائر.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى التعليم على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الجزائر.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الجزائر.

منهجية الدراسة وأساليب القياس:

استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للسنوات **(1990–2019)**، وقد تم الحصول على البيانات من المركز الوطني للإحصاءات بالجزائر، ومن موقع البنك الدولي. وقد تم بناء أنموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الجزائر؛ عن طريق أخذ متغير تابع وأخذ كلّ من: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الخصوبة، ومعدل الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي كمتغيرات مستقلة.

واقع العمل النسوي في الجزائر:

مع التزايد المستمر في العالم للاعتراف بأهمية الدور الاقتصادي الذي تؤدّيه المرأة على صعيد الاقتصادات الوطنية ونموها، إلا أنَّ المرأة في دول العالم الثالث ما زالت تعاني من انخفاض مشاركتها في القوى العاملة، خاصّة في الدول العربية، وتعدّ الجزائر إحدى الدول العربية التي تعاني كذلك من هذه الظاهرة التي لم تلقَ العناية والاهتمام اللازمين. وتعدّ الجزائر من طلائع الدول التي وضعت قانون عملٍ عادل ومنصف للمرأة، وقانون ضمان اجتماعي يحمي حقوق المرأة العاملة، وينصّ القانون على عدم التمييز في عقود العمل على أساس النوع الاجتماعي (دودو، 2011).

وقد شهدت نسبة مشاركة المرأة في الجزائر تزايدًا بصورة تدريجية، فوفقًا للإحصائيات، شكلت النساء ما نسبته (11.67%) من القوى العاملة سنة (2000)، أمّا سنة (2019) فقد ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث إلى نسبة (14.59%)، بزيادة بلغت (2.92) نسبة مئوية (قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية). وفي الواقع، تتعرّض مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل إلى انتكاسات ناجمة عن عددٍ من العوامل، أبرزها العوامل الاجتماعية والثقافية، إذ لا تعتبر النساء اللواتي يقمن بالأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، في مجالات قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والمنسوجات والملابس جزءًا من القوى العاملة، بالإضافة إلى ذلك، تحدّ بعض التقاليد من فرص عمل المرأة والسفر خاصّة بالنسبة للشابات.

وعند الحديث عن مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل وفقًا للقطاعات الاقتصادية المختلفة، نجد أنّ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في قطاع الصناعة تشكل ما نسبته (55.8%) من إجمالي الإناث العاملات في الجزائر؛ وهذا يعود لارتفاع مستوى تعليمها، بالاضافة إلى الأجور المرتفعة في هذا القطاع مقارنة ببقية القطاعات،

يليه قطاع الخدمات بما يمثل نحو (34.8%)، فيما تنخفض في قطاع الزراعة إلى نحو (9.4%) من العاملات الإناث، وهذا وفق قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية لسنة (2017) (قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية).

واقع تعليم المرأة في الجزائر:

كان وضع التعليم في الجزائر عمومًا، وتعليم المرأة بنحوٍ خاصّ بعد الاستقلال السياسي سنة (1962) متدهورًا جدًّا، وهذا بسبب سياسة التجهيل التي كانت مطبّقة من قبل الاحتلال الفرنسي، التي أدّت إلى انتشار الأمية بين شرائح المجتمع. إلا أنَّ وعي السلطات الحكومية التي قادت البلاد بعد الاستقلال، ساهم بشكل كبير في توسيع التعليم وجعله في متناول الجميع، إذ كانت من أولويات هذه الحكومة تعليم البنات خاصّة في المناطق الريفية النائية.

وفي بداية الستينات من القرن الماضي، كان عدد الإناث الملتحقات ضئيلًا جدًّا، إذ لم يتجاوز عدد التلميذات المسجلات في في المرحلة الثانوية (2000) تلميذة، أمّا في التعليم العالي فكان في حدود (600) طالبة فقط. لكن مع مرور الزمن، وتزايد النمو الديموغرافي، وتحسّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وتحسّن ظروف التعليم؛ ازداد عدد الإناث المتعلمات في جميع المراحل التعليمية (دودو، 2011). وقد شهد عدد المسجلين من التلاميذ في المرحلة الثانوي تذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1990–2019)، إذ بلغ (753947) سنة (1990)، ومن بين هؤلاء المسجلين نسبة (45.89%) منهم من الإناث، بعد ذلك شهد عدد المسجلين ارتفاعًا، حتى سنة (2014)، ليصل إلى (1499740)، لتقدر نسبة الإناث تلك السنة بـ (58.22%) من مجموع المسجلين، ثم شهد العدد بعد ذلك انخفاضًا، إلى أن وصل إلى (1222673) سنة (2019)، وقدرت نسبة الإناث (54.82%) من مجموع المسجلين في المرحلة الثانوية في تلك السنة، ومن الملاحظ أنّ المرحلة الثانوية شهدت تفوقًا في نسبة الإناث على نسبة الذكور.

تطوّر معدل الخصوبة في الجزائر:

بعد تتبّع معدل خصوبة المرأة في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)، يلاحظ أنَّ معدل الخصوبة قد شهدَ انخفاضًا مستمرًّا بين الفترة (1990) إلى (2002)، إذ بلغ (4.73) سنة (1990)، وانخفض ليصل إلى (2.40) سنة (2002)، ثمّ بعد ذلك شهد تزايدًا مستمرًّا ليصل إلى (3) سنة (2019).

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر:

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على طول الفترة (1990–2019) بعض التذبذب، إذ اتّجه إلى الانخفاض في السنوات الأولى حتى سنة (1994)، ثمّ شهد بعد ذلك تزايدًا حتى سنة (2019). ويمكن أن يقسّم تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1990–2019) إلى مرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى (1990-1994):** شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الفترة انخفاضًا واتّجه إلى التناقص، إذ انخفض من (91988479208,18) سنة (1990) إلى (89762414663,62) سنة (1994)، ويمكن أن يعود سبب هذا الانخفاض إلى انهيار أسعار النفط سنة (1992)، إذ تعتبر عوائد المحروقات الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي في الجزائر.
- **المرحلة الثانية (1998–2019):** شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الفترة تطورًا ملحوظًا نحو التزايد، إذ ارتفع من (103061502110,79) سنة (1998) إلى (202339167644) سنة (2019)، ويمكن أن يرجع سبب هذا النموّ إلى حصول الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي لبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.

التقدير القياسي لأنموذج الدراسة:

تمّ تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الجزائر، وذلك لتحديد اتّجاه ومعنوية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع. وتشتمل المتغيرات التفسيرية المأخوذة في الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدّل الخصوبة، ومعدّل الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي، وهذا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للجزائر خلال الفترة (1990 – 2019). وفيما يأتي تعريف لهذه المتغيرات:

- نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (FPR): وتمثّل نسبة الإناث من مجموع السكان الإناث واللواتي تبلغ أعمارهن (15) سنة فأكثر، واللواتي تعتبرن ناشطات اقتصاديًا (المتغير التابع).
- معدل الخصوبة (FR) (لكل 1000 من النساء): معدل الخصوبة الكلي هو عدد المواليد الأحياء لكل (1000) امرأة في سنّ الإنجاب (من سن 15 إلى سن 49 سنة) في السنة.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) وهو الناتج الاقتصادي المعدل لتأثيرات التضخم. وتم اختياره لكونه مؤشرًا أكثر دقّة للتعبير عن الأداء الاقتصادي الوطني على المدى الطويل.

وحسب آخر دراسة قام بها صندوق النقد العربي، يعدّ متغير معدل الخصوبة عاملًا ديموغرافيًا يؤثّر على مشاركة الإناث في سوق العمل، فمن المتوقع أن يؤثر هذا المتغير بشكل عكسي على مشاركة الإناث في القوى العاملة، بينما يعدّ متغير معدل التحاق الإناث في التعليم

الجامعي محددًا اجتماعيًّا مفسرًا لمشاركة الإناث في القوى العاملة، إذ من المتوقع أن يؤثّر متغير معدل الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي طرديًّا في قدرتها على الانخراط في سوق العمل (دراسة صندوق النقد العربي، 2018). ويعدّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عاملًا آخر يؤثّر على انضمام المرأة إلى سوق العمل، ومن المتوقع أن تكون العلاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومشاركة المرأة في سوق العمل (دراسة صندوق النقد العربي، 2018).

وعلى ذلك سيتم في هذا الأنموذج دراسة أثر كلّ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الخصوبة، ومعدل الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الجزائر، وقد تمّت صياغة الأنموذج وفقًا للآتي:

$$FPRt = \beta0 + \beta1\ FRt + \beta2\ FSSRt + \beta3\ RGDPt + Ut$$

FPRt : نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الزمن t.

FRt: معدل الخصوبة في الزمن t.

FSSRt : معدل الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي في الزمن t.

RGDPt: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الزمن t.

β0: المقطع.

β1، β2، β3: معاملات الأنموذج.

Ut : الخطأ العشوائي في الزمن t.

الاختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

أ. اختبار سكون البيانات:

إنَّ الهدف الأساسي من اختبار سكون البيانات للسلاسل الزمنية، هو تجنّب الوقوع في فخّ الانحدار الوهمي، وبالتالي يكون تقدير الأنموذج غير صحيح. وطبّقت هذه الدراسة اختبار فليب بيرون (Phillips Perron). وبعد تطبيق اختبار سكون متغيرات الدراسة، تبين أنَّ متغير (FR) قد سكن على المستوى؛ أي أنه متكامل من الدرجة صفر I(0)، أما متغير **(FPR)**، ومتغير **(FSSR)**، فقد سكنت بعد أخذ الفرق الأول؛ أي أنّهما متكاملان من الدرجة الأولى I(1). بينما **(RGDP)** فقد سكن على الفرق الثاني؛ أي أنّه متكامل من **الدرجة الثانية I(2)**. والنتائج مبينة في الجدول (1).

الجدول (1): نتائج اختبار Phillips Perron لسكون المتغيرات

المتغيرات	اختبار Phillips Perron (PP)			درجة السكون
	على المستوى	على الفرق الأول	على الفرق الثاني	
	القيمة الاحتمالية	القيمة الاحتمالية	القيمة الاحتمالية	
FPR	.09168*	0.0003*		الفرق الأول(3)
RGDP	1.0000*	.02224*	.00000*	الفرق الثاني(3)
FSSR	0.9707*	0.0030*		الفرق الأول(3)
FR	0.0500*			المستوى (3)

(3)- سكون دون مقطع واتجاه زمني / * درجة معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على مخرجات برنامج (Eviews 10).

ب. اختبار الارتباط الخطي المتعدد:

تمّ فحص الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة باستخدام مصفوفة الارتباط، وللتأكد من عدم وجود الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة؛ استخدام اختبار آخر وهو اختبار معامل تضخم التباين، وهذا بالاعتماد على برنامج (E-views). ويشير الجدول (2) لنتائج مصفوفة الارتباط، على وجود ارتباط مرتفع جدًّا بين متغير (FR) ومتغير (FSSR)؛ إذ بلغ (0.90). ووجود ارتباط من ضعيف إلى قوي بين باقي المتغيرات، وقد تراوح من (0.4144 إلى 0.7286).

الجدول (2): نتائج مصفوفة الارتباط

الارتباط	FR	FSSR	RGDP
FR	1.0000	-0.905	-0.4144
FSSR	-0.905	1.0000	0.7286
RGDP	-0.4144	0.7286	**1.0000**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج **(Eviews 10)**.

اختبار معامل تضخم التباين:

تشير النتائج المتعلقة باختبار قيمة معامل تضخم التباين الموضحة بالجدول (3)، أنّ قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة المتمثلة في متغير (FR)، ومتغير (RGDP)، بلغت (1.21، 1.21) على الترتيب، وهي قيم أقل من (10)؛ ممّا يدلّ على عدم وجود ارتباط خطي متعدد قوي جدًّا بين المتغيرات المستقلة.

الجدول (3): نتائج اختبار معامل تضخم التباين

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل تضخم التباين (VIF)
FR	1.21
RGDP	1.21

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج (Eviews)

ج. اختبار التكامل المشترك:

في حالة عدم وجود سكون للمتغيرات في أنموذج الانحدار عند التقدير، سيتم الحصول على أنموذج انحدار وهمي كما ذكرنا سابقًا، ولحلّ هذه المشكلة يجب أخذ الفرق الأول للمتغيرات غير الساكنة على المستوى، فإذا تحقق سكون السلاسل بعد أخذ الفرق الأول عند ذلك، يمكن القول إنَّ السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها بالرمز I(1)، وعند تقدير هذه السلاسل سنحصل على أنموذج انحدار مقدر بطريقة صحيحة وغير وهمي. فوجود التكامل المشترك بين المتغيرات، يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبالتالي فإنَّ الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم (4).

الجدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Trend assumption: No deterministic trend				
Series: FPR FR FSSR RGDP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.933419	99.02873	40.17493	0.0000
At most 1 *	0.571168	28.58618	24.27596	0.0135
At most 2	0.223308	6.572233	12.32090	0.3698
At most 3	6.67E-05	0.001735	4.129906	0.9736

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

نتائج تقدير أنموذج مشاركة الإناث في القوى العاملة في الجزائر:

أظهرت نتائج اختبار سكون المتغيرات أنّ متغيرات الدراسة متكاملة من درجات مختلفة، إضافة إلى وجود علاقات تكاملية؛ أي وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ومن هذا يمكننا تقدير الأنموذج باستخدام طريقة (Fully Modified Ordinary Least Squares) وطريقة (Dynamic Ordinary Least Square). وقد تم تطوير كلّ من طريقة (FM-ols)، وطريقة (D-ols) من قبل (Hanson, Philips, 1990)، من أجل الحصول على أفضل تقدير. إذ تعمل هاتان الطريقتان على تقدير الأنموذج من خلال تصحيح مشكلة الداخلية ومشكلة الارتباط الذاتي، ويمكن تطبيق هاتين الطريقتين في حالة التكامل من درجات مختلفة.

الجدول (5): نتائج تقدير الأنموذج

المعلمات المقدرة	نتائج تقدير الأنموذج باستخدام (FM-OLS)			نتائج تقدير الأنموذج باستخدام (D-OLS)		
	المعامل	قيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية	المعامل	قيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية
المقطع	-25.49	-1.756	0.0924	58.53-	-2.66	0.0208
FR	2.66	2.46	0.0219	6.11	3.92	0.0020
FSSR	0.50	2.17	0.0408	0.86	2.50	0.0280
RGDP	2.31	2.09	0.0481	4.05	2.29	0.0406

R2	**0.89**	**0.97**
Adj R2	**0.88**	**0.94**
عدد المشاهدات	**30**	**30**

- **المصدر:** من إعداد الباحثتين بناءً على مخرجات برنامج (Eviews 10).

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول (5) يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة بطريقة (FM-OLS) على الشكل الآتي:

FPR = - 2.66 FR + 0.498 FSSR + 2.31 RGDP + 25.49

ويمكن كذلك كتابة معادلة الانحدار المقدرة بطريقة (D-ols) على الشكل الآتي:

FPR = - 6.11 FR + 0.86 FSSR + 4.05 RGDP + 58.53

أظهرت نتائج تقدير الأنموذج باستخدام الطريقتين الآتي:

- وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لمتغير (FR) على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة. جاءت هذه النتيجة موافقة لدراسة (TAŞSEVEN, 2016) وآخرين، وهذا يدلّ على أن زيادة عدد الولادات عند المرأة، لم يعد يعوقها عن الاستمرار في ممارسة نشاطها الاقتصادي، ويمكن تبرير هذه النتيجة إلى توفر دور الحضانة من عمر ثلاثة أشهر إلى عمر ست سنوات.
- وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لمتغير (FSSR)، على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وهذه النتيجة جاءت موافقة للدراسات السابقة في هذا الموضوع، إذ يمكن تبرير هذه النتيجة بأنَّه كلما زاد تعليم الإناث، زادت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة الجزائرية.
- وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لمتغير (RGDP) على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وجاءت هذه النتيجة مطابقة لما توصلت إليه الدراسات السابقة كدراسة (الشملاوي، 2018)، وهذا يدلّ على أنّ زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر، يؤدّي إلى زيادة التوظيف، ومنه إلى زيادة مشاركة الإناث في النشاطات الاقتصادية التي تدخل ضمن تعريف القوى العاملة؛ ممّا يزيد من مشاركة الإناث في القوى العاملة.
- كانت قيمة معامل التحديد (R^2) في الأنموذج المقدر سواء باستخدام (FM-OLS)، أو باستخدام (D-OLS) مرتفعة، إذ بلغت حوالي (89%) و(97%) على التوالي، وهذه نتيجة متوقعة بالنسبة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية؛ أي أنّ المتغيرات التفسيرية ككل في الأنموذج، لها القدرة على تفسير ما نسبة (89%) من التغيرات الحاصلة في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة الجزائرية، أمّا حسب تقدير الأنموذج باستخدام الطريقة الثانية، فإنّ المتغيرات التفسيرية ككل في الأنموذج، لها القدرة على تفسير ما نسبة (97%) من التغيرات الحاصلة في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة الجزائرية.

الخلاصة والتوصيات:

بالاستناد إلى البيانات الخاصة بالجزائر خلال السنوات (1990–2019)، سلطت هذه الدارسة الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في القوى العاملة: وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الخصوبة، ومعدل الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي. وقد بيّنت نتائج التقدير وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لمعدل الخصوبة على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، كما أظهرت النتائج وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لمعدل الإناث المتلحقات في التعليم الثانوي، على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، ووجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة.

وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج حول واقع ومحددات مشاركة الإناث في القوى العاملة الجزائرية، يوصي الباحثون في هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات؛ بهدف تحسين مشاركة الإناث في القوى العاملة، وهذا لينعكس أثرها بصورة إيجابية على نمو الاقتصادي في الجزائر.

وتوصي هذه الدراسة بضرورة العمل على تضييق الفجوة بين الجنسين في سوق العمل الجزائري؛ من خلال توفير فرص متساوية للإناث من حيث فرص عمل أفضل، وأجور أفضل في مختلف المجالات، وكذلك المناصب العليا. ووضع السياسات الهادفة لإزالة الحواجز أمام الإناث للدخول لسوق العمل، وتشجيعهن على التغلب على القيود الاجتماعية والثقافية التي تحول دون انضمامهن لسوق العمل، بالإضافة إلى صياغة السياسات الهادفة لتحفيز النمو في القطاعات الصديقة للمرأة؛ من خلال فتح مشاريع استثمارية في القطاعات التي تحوز على اهتمام المرأة وتجذبها، من أجل زيادة مشاركتها في سوق العمل. وكذلك العمل على بناء قاعدة معلومات وشبكة اتصال تسمح بإتاحة الفرص للنساء لمعرفة الفرص الاستثمارية المدعومة والمقدمة من قبل الحكومة الجزائرية، وضرورة ضمان بيئة مهنية مناسبة للمرأة؛ من أجل تشجيع زيادة مشاركتها في القوى العاملة.

محددات الدراسة والدراسات المستقبلية:

اقتصرت هذه الدراسة على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فقط، التي تتمثّل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الخصوبة، ومعدل الإناث الملتحقات في التعليم؛ نظرًا لتوفر بياناتها، وسهولة الحصول عليها، ولصعوبة جمع البيانات على المستوى الجزئي، رغم علم الباحثين بأهمية المتغيرات الأخرى في الدراسة.

يعدّ موضوع دراسة مشاركة المرأة في القوى العاملة، موضوعًا واسعًا نظرًا لوجود متغيرات كثيرة على المستوى الجزئي، ومتغيرات على المستوى الكلي، تتحكم في مشاركة المرأة في القوى العاملة الجزائرية، ونحن كباحثين في هذا الموضوع، نقترح على الباحثين الاقتصاديين المستقبليين الراغبين في دراسة هذا الموضوع، التوسّع فيه ودراسة أثر متغيرات أخرى على مشاركة المرأة الجزائرية كمتغير الحالة الاجتماعية للمرأة، فمن المعروف أنّ الجزائر دولة مسلمة، ورغم التقدم والتطور ما زالت تحتفظ بعاداتها وتقاليدها، لهذا نوصي الباحثين في هذا الموضوع بدراسة هذا المتغير المهم كأحد المتغيرات التي تؤثر على مشاركة المرأة الجزائرية في القوى العاملة، باستخدام نماذج إحصائية أخرى.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الشملاوي، حنان وسقف الحيط، نهيل **(2018)**، العوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة. **مجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 5(2)، 111– 125.**
- دودو، نعيمة **(2011)، تأثيرعمل المرأة على معدلات الخصوبة دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس بسطيف.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- صندوق النقد العربي **(2018)، محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية**، الامارات العربية المتحدة، أبوظبي.
- عدينات، محمد **(1996)**، أثر الخصوبة على مساهمة الإناث في القوى العاملة في الأردن، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، العدد الأول، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Altarawneh, Y. (2020), Economic Development and Female Labor Force participation in Jordan: A test of the U- shaped Hypothesis. **Jordan Journal of Economic Sciences**, 7(1), 109-120.
2. Altonji, J. G. and Blank, R. M. (1999) "Race and gender in the labor market". In: Ashenfelter, O. and Card, D. (Eds.), **Handbook of Labor Economics**. (PP 3143 - 3259), Amsterdam: Elsevier Science Publisher.
3. Becker, G.S. (1981), **A treatise on the family**, Enlarged Edition, Massachusetts: Harvard University Press Cambridge.
4. Faridi, M. Chaudhry, I. and Anwar, M., "The Socio-Economic and Demographic Determinants of Women Work Participation in Pakistan," **A Research Journal of South Asian Studies**, 24, 2, 351-367, 2009.
5. Jonathan, W. et al. (2015) **The power of Parity: How Advancing Women's Equality Can add $12 Trillion to Global Growth, Mckinsey Global Institute**, Sep.
6. Kabeer, N. (2012). "Women's Economic Empowerment and Inclusive Grouwth: Labor Markets and Enterprise Development," **School of Oriental and African Studies**, UK, Jan.
7. Kocak, S. (1999). **Gender Discrimination in the Turkish Labour Market**. Unpublished Doctoral Dissertation, Monfort University, Leicester**,** United Kingdom.
8. McConnell, C.R. Brue, S.L. and Macpherson D.A. (2010), **Contemporary Labor Economics**, (9th Ed.). Boston: McGraw-Hill.
9. Mincer, J. (1962), Labor force participation of married women: a study of labor supply .In: H. Gregg Lewis (ed.), **Aspects of Labor Economics**. (PP. 63 -105), Princeton N.J., Princeton University Press.
10. Mujahid, N. (2013), Economic Determinants and Female Labor Force Participation: An Empirical Analysis of Pakistan. **Developing Country Studies**, 3(7), 12-23.
11. Munoz, B.R. (2007), **Determinants of female labor force participation in Venezuela: a cross-sectional analysis**. Unpublished Doctoral Dissertation, University of South Florida, Florida, USA.
12. Rees, T. (1992). **Women and the Labour Market**, London: Routledge.
13. Rincon de Munoz, B. (2007), **Determinants of Female Labor Force Participation in Venezuela: A Cross-Sectional Analysis**, PhD Dissertation, University of South Florida.
14. Schultz, T.W. (1961), Investment in human capital. **American Economic Review**, 51(1), 1-17.
15. Semasinghe, W. (2017), Women's Labor Force Participation in Sri Lanka: An Inquiry into the Factors Influencing Women's Participation in the Labor Market. **International Journal of Social Science and Humanity**, 7(3), 184-187.
16. Taşseven, Ö. Altaş, D. and Ün, T. (2016), The Determinants of Female Labor Force Participation for OECD Countries. **International Journal of Economic Research**, 2(2), 27-38.
17. Woodhall, M. (1987), Human Capital Concept, In: G. Psacharopoulos, (Ed.), **Economics of Education. Research and Studies**. (PP. 21-24), Oxford, Pergamon Press,

مواقع الإنترنت:

- **البنك الدولي، قاعدة البيانات الإحصائية على الرابط التالي:**https://data.albankaldawli.org
- **منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات الإحصائية على الرابط التالي:** http://www.ilo.org
- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، على الرابط التالي: .www **http:** //Weforum. org